من مبادئ التداولية في كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني
«المتكلم، والمخاطَب، والقصد، والعلم، والإفهام»

إعداد

عائدة بنت سعيد البصلة

أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

• **الملخص:**

حَـوَى كتـاب المذكـر والمؤنـث للسجسـتاني كثـيراً مـن مبـادئ التداوليـة وأسسـها، منهـا عنايتـه بالمتكلـم والمخاطـب، وقصدهمـا وإفـادة السـامع، ومراعاتـه لأهميـة العلائـق بـين أطـراف الخطـاب، وتعريجـه في مواطـن متعـددة عـلى سـياق الحـال، ناهيكـم عـن كثـرة إشـاراته عـن الأفعـال الكلاميـة؛ لذلـك رأيـت أن هـذه المبـادئ جديـرةٌ بالدراسـة، فاصطفيـت أوضحهـا، وتصديـت لهـا بالدراسـة، ووقفـت عـلى عنايتـه بالمخاطـب وفهمـه وعلمـه وقصـده، منقبـاً عنهـا في منعرجـات الكتـاب وثقوبـه، فعثـرت عـلى نتـف وشـذرات في كثـير مـن أبـواب كتابـه ومباحثـه، اجتهـدت عـلى إبانتهـا معتمـدة عـلى رؤيتـي في فهـم قصـده واسـتنباط مـراده، واكتفيـت بالوقوف عـلى المواضـع التـي صرح فيهـا بتلـك المبـادئ والأسـس؛ وربطـه اللغـة بالأغـراض والمقاصـد المـراد تأديتهـا في إطـار التواصـل اللغـوي.

ولكـي أصـل إلى غايتـي وأهـدافي شـيدت هيـكل ذلـك البحـث مـن مقدمـة، ومبحـث تمهيـدي، أعقبهـما أربعـة مباحـث رئيسـة، أولهـا: المتكلـم والمخاطـب، بينـت فيـه اهتمامـه بهـما واحترامـه للعلاقـة بينهـما؛ وبخاصـة المخاطـب؛ فقـد جعلـه شريـكاً رئيسـاً في إنتـاج النـص وتفسـيره، وثانيهـا: قصـد المتكلـم، تتبعـت نصوصـه التـي راعـى مـن خلالهـا «القصـد» وبينـت فيـه تعويـل السجسـتاني عـلى قصـد المتكلـم، واهتمامـه بقصـد المخاطـب المنـزل منزلـة المتكلـم، وإرادتـه في مواضـع كثـيرة، وثالثهـا: «علـم المخاطـب وإفهامـه» فجعـل علمـه عمـوداً مهـماً ومرتكـزاً رئيسـاً في التواصـل الناجـع، كـما أضحـى إفهامـه هـو الغايـة منـه، ورابعهـا: «إقنـاع المخاطـب» الـذي يعـد صـورة حيـة لاهتمامـه بمخاطبـه، وإيصالـه للمعنـى المـراد مدعومـاً بالدليـل والتعليـل والحجـة، ثـم ختمـت البحـث بعـدد مـن النتائـج، وفهـرس لمكتبـة البحـث.

الكلمات المفتاحية: التداولية - المتكلم- المخاطب - الإقناع- القصد - الإفادة.

*****

المقدمة:

اهتم اللغويون المحدثون من الدارسين بالمقاربة التداولية، وجسّدوا أبعادها وصولاً إلى القوانين الكلية التي تحكم الاستعمال اللغوي وتبلغ الرسالة، فحاولوا استكشاف القدرات الإنسانية التي تسعى إلى تحقيق التواصل اللغوي، إضافة إلى ربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ربطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة، ذلك أنّ كلّ تركيب تترتب ألفاظه تبعاً لوظيفته التواصلية وما تقتضيه من علاقات بين الأنماط التركيبية المختلفة والوظيفة الإفصاحية لها، وهو يرتكز على ضبط أركان الخطاب وفق أساليب سياقية معينة، فالتداولية تهتم بنوعية العلاقة الاجتماعية التي تجمع بين المتكلم والمخاطب، والتي تبث عبر وسائل الاتصال، فيستعمل المتكلم عدة طرق للإقناع والتأثير والأمر والإخبار... إلخ[1]، كما اهتم العرب بكثيرٍ من مبادئها، فتعددت أشكال اهتمامهم بدراسة الخطاب والإقناع، فتناولوا نصوص الخطاب في ذاتها، ودرسوا كل ما يرتبط بها وبالمخاطب ومطابقتها لمقتضى الحال أو مخالفتها له، وكل ذلك يمثل مبادئ رئيسة للفكر التداولي في الدرس العربي[2]؛ حيث ارتكز نحاتنا ولغويونا وبلاغيونا وكثيرٌ من فلاسفتنا على مبادئ المنهج التداولي، وعرَّجوا على كثير من أسسه في مؤلفاتهم قبل أن يبزغ فجرها ويرسي دعائمها أصحاب التيارات الذرائعية، وتيارات الفلاسفة، وأصحاب النظرية التخاطبية، والحجاجية، والتفاعلية، واللفظية، والمقصدية، والتوليدية الوظيفية[3].

(١) انظر: نعمان بوقرة، التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون، مجلة الرافد، يناير، ٢٠٠٦م، ص: ٨٣.

(٢) انظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية (مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم) ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م، ص: ١١٤.

(٣) انظر: محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي) ، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج: ٢٨، العدد: ٣ مارس ٢٠٠٠م، ص: ٣٠، وانظر: إلهام بلحفصي، الأفعال اللغوية في قصة عيد الميلاد لمولود فرعون، دراسة تداولية، ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر: ص: ١٣.

وقد مارس النحاة القدامى بعض مبادئ التداولية وأسسها، التي تتجسد في ربط اللغة بالأغراض والمقاصد المراد تأديتها في إطار التواصل اللغوي، فدلالة الكلام مبنية على معرفة المقاصد، مع تمثل المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب لتوضيح المراد والقصد والوصول إلى الفهم؛ لأن التداولية- بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية- كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلامية يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحاً من مفاتيح فهمه[1].

وبهذا الوعي استطاع نحاتنا استنبات جذورها في كثير من كتبهم على الرغم من اختلاف مشاربهم ومدارسهم كـ: «كتاب سيبويه» الذي نجد فيه إشارات غير قليلة إلى المخاطب والمعطى السياقي لتحقيق الوظيفة اللغوية[2]، و«معاني القرآن للفراء»، الذي يحوي جل أركان التداولية[3]، وكنت قد تناولت إرهاصات التداولية في السفرين السابقين؛ لذا أردت أن أعرج على امتدادهما أعني جيل المتتلمذين على أيديهما، كما همّني أن تكون مدونتي صرفيةً خالصةً فوقع اختياري على كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني المتوفى (٢٥٥) هجرية[4]، فاطلعت عليه، ووجدت فيه كثيراً من مبادئ التداولية وأسسها،

(١) انظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م، ص: ٢٢٦.

(٢) انظر: عائدة البصلة «جذور التداولية وبوادرها في كتاب سيبويه: «قراءة متأنية في فكره التداولي»، مجلة كلية الآداب (المشكاة) جامعة الزيتونة، تونس، العدد ١٦، ٢١٠٨م، وخالد بسندي، المخاطَب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، خالد بن عبدالكريم بسندي، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٢م.

(٣) انظر: عائدة البصلة «من جذور التداولية وبوادرها في كتاب معاني القرآن للفراء: قراءة متأنية في فكره التداولي»، مجلة كلية الآداب، ملحق (١) العدد (١٢٧) جامعة بغداد، العراق، ٢١٠٨م.

(٤) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي، السجستاني ثم البصري، الفارسي، مقرئ، محدث، لغوي، مفسر، نحوي، كان إمامًا في الآداب والشعر والعروض، وإخراج المعمى، له شعر جيد، كان كثير الرواية عن العلماء، كالأخفش سعيد بن مسعدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وغيرهم.

وتكمن أهمية الكتاب في أنه يتمحور حول ظاهرةٍ محددةٍ وهي التذكير والتأنيث، وأنه من أوائل الكتب المختصة التي تكرست لتلك الظاهرة الغامضة في أبواب العربية[1]، كما أن لصاحبه أقوالاً نحويةً تستحق منا الدراسة وإمعان النظر، ولا سيما التنقيب عن مبادئ التداولية وأسسها التي ضُفّرت في ذلك المبحث الخاص من التصريف، وهو أوسع كتاب بصري يتصدى لتلك الظاهرة، فقد

وعنه آخذ جمع من العلماء كالبزار أحمد بن سلمة صاحب المسند، وأبي داوود سليمان بن الأشعث صاحب السنن، وأبي بكر، محمد بن دريد، وابن قتيبة الدينوري، والمبرد، والنسائي، وغيرهم.

تضاربت الأقوال في علمه بالنحو، فقال المبرد: «سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين»، وقيل: لم يكن حاذقًا بالنحو، كان إذا اجتمع بأبي عثمان المازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي، تشاغل أو بادر بالخروج خوفا من أن يسأله عن مسألة في النحو، وكان صالحا عفيفا، يتصدق كل يوم بدينار، ويختم القرآن في كل أسبوع، وكان جمّاعًا للكتب يتجر فيها.

مصنفاته كثيرة منها: إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، تفسير غريب الأبنية من كتاب سيبويه، إصلاح المزال والمفسد، النوادر، والوقف والابتداء، شرح نوادر أبي زيد، الشوق إلى الأوطان، الطير، المذكر والمؤنث، النبات، المقصور والممدود، الفرق، القراءات، العشب، الخصب والقحط، اختلاف المصاحف، الإبل، النحل والعسل، الشتاء والصيف، الكرم، اللبأ واللبن والحليب، الإدغام، خلق الإنسان، الزرع، الهجاء، الحشرات، الوحوش، القسي والنبال، فعلت وأفعلت، المعمرون والوصايا، السهام، النخلة، الفصاحة، السيوف والرماح، الدرع والفرس، الأضداد، المقاطع والمبادي.

واختلف في وفاته، فقيل: توفي ثمان وأربعين ومائتين، وقيل: سنة خمسين، وقيل: خمس وخمسين، وقيل: غير ذلك.

انظر في ترجمته: أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر(د.ت) ، ص١٣٠، السيرافي، الحسن بن عبدالله: أخبار النحويين البصريين، تح: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٤٠٥- ١٩٨٥م، ص١٠٢، ابن النديم، محمد بن إسحاق: الفهرست، تح: رضا تجدد، طهران، ١٩٧١م، ص٦٤، القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: المعلمي، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٩٦١-١٩٨٢م، ٢/ ٥٨، الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح: جماعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥-١٩٨٨م، ١٢/ ٢٦٨، الزبيدي، أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين، تح: أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ١٩٧٣م، ص٢٩٩، السيوطي: جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: أبي الفضل إبراهيم، مطابع البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤- ١٩٦٥م، ١/ ٦٠٦، ابن العماد، الحنبلي: شذرات الذهب، مكتبة القدسي، مصر، ١٣٥٠، ٢/ ١٢١.

(١) انظر: براجستراشر، التطور النحوي القاهرة، ١٩٢٩م، ص: ١٢/ ٧٣، وانظر: ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تح: د. رمضان عبدالتواب، مطبعة دار الكتاب المصرية، ١٩٧٠م، مطبوعات مركز تحقيق التراث، مصر، القاهرة، ص: ٥٠.

وصلنا بعد كتاب الفراء[1]، ناهيكم عما للتذكير والتأنيث من دور مهم في بلوغ الفصاحة، وربما كانت معرفته «ألزم من معرفة الإعراب» على حد قول السجستاني[2]، لكل تلك الأسباب استقر اختياري على ذلك الكتاب فشرعت أقرأ ما بين سطوره، فوجدت فيه ضالتي؛ لأنه اشتمل على كثيرٍ من مقولات التداولية ومفاهيمها الأساسية، كاهتمامه بالمتكلم والمخاطب، وقصدهما، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، وسياق الحال، وحَوَى أيضاً كثيراً من الإشارات اللطيفة عن الأفعال الكلامية، لكنه أوْلَى المتكلم والمُخاطَب وقصدهما وفهم المخاطَب اهتماماً كبيراً وعناية قصوى، وجعل علم المخاطب أساساً في عملية التواصل، فلا حذف إلا بعد التيقن من علم مستمعه بذلك الحذف؛ تجنباً للإبهام واللبس، ومع أن النحاة عدوا المتكلم هو أول العوامل، وأولوه جل اهتمامهم إلا أن السجستاني خرج عن ذلك، فأولى المخاطب أهميةً كبرى؛ فجعله صنواً للمتكلم في مدونته.

ومن سبل عنايته بالمخاطَب أنه وضع على المتكلم واجباتٍ وقيوداً وضوابطَ تضمن الفهم لمخاطَبه، وفرض عليه تحريها واستيفاءها، كمراعاة مقتضى الحال، وعدم الإلباس، وتجنب الغموض، وتَقَصِّي مبدأ الإفادة؛ الذي جعله فرضاً على المتكلم تجاه مستمعه، فلم يعد المخاطَب في فكر السجستاني مجرد مستمع أو أذنٍ فحسب؛ بل أضحى شريكاً ومحوراً ومرتكزاً رئيساً مع المخاطِب في بناءً لبنات النص، ورصف جمله، ونسج تراكيبه.

وقد انتخبت أَبْيَنَ المبادئ والأسس التي عوّل عليها السجستاني، فقصرت دراستي على عنايته بالمتكلم والمخاطَب، وقصد المتكلم، وعلم المخاطَب وفهمه وإقناعه، والتي جاءت مبثوثة في كل جنبات الكتاب.

(١) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص: ٢٧، (كلام الدكتور الضامن محقق الكتاب).

(٢) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص: ٣٤.

وتجلت بوضوح في بعض مباحثه، كالممنوع من الصرف، والعدد، والتصغير، والنسب، وتثنية الممدود، والألف المقصورة، وباب المؤنث، وترك الفصل بين المذكر والمؤنث، ونعت المذكر الذي لا يشركه فيه المذكر، وباب بيان التأنيث، وغيرها من المباحث التي اصطحب فيها حقيبة مبادئ التداولية وأسسها، ونثرها في كل مباحث المذكر والمؤنث وعوّل عليها على ما سنوضحه.

وعليه فإن هذا البحث سيكتفي بالوقوف على المواضع التي صرّح فيها السجستاني بتلك المبادئ والأسس؛ وربطه اللغة بالأغراض والمقاصد المراد تأديتها في إطار التواصل اللغوي، فدلالة الكلام مبنية على معرفة المقاصد، مع تمثل المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب ومراعاة علمه وإفهامه؛ لتوضيح مدلول التركيب، وانتقاء صيغة دون أخرى، أو توجيه إعراب بناء على مقولات التداولية ومفاهيمها الأساسية سالفة الذكر.

ولكي أصل إلى هدفي عكفت على نصوصه طويلاً أستنطقها، فاجتهدت معتمدة على رؤيتي في فهم قصده واستنباط مراده، يشهد على ذلك قلة النقل من نصوص الآخرين، باستثناء تعويلي على نصوص مدونته؛ والذي لا يعد النقل منها نقلاً؛ لأنها مصدر ذلك العمل الذي عليه الاتكاء والتعويل.

ومن ثمَّ تنبثق أهمية الموضوع من التساؤلات التالية:

* كيف اهتم السجستاني بالمتكلم والمخاطب والخطاب «الرسالة» والسياق والقصد والإفهام في أبواب التذكير والتأنيث ؟
* ما الأبواب الصرفية التي بنيت على أسس التداولية في مدونة الدراسة ؟
* ما مدى وعي العلماء الأوائل بمبادئ التداولية وأسسها بشكل عام؟
* كيف راعى العلماء القدامى مبادئ التداولية في شرح أبواب التذكير والتأنيث ؟

* ما كَمّ اعتماد السجستاني على مبادئ التداولية وأسسها في كتابه؟

ولقد جاء بناء هذا البحث من مقدمة، وهي على ما رأيتموها، ومبحث تمهيدي عن مفهوم التداولية ومبادئها، تلاهما أربعة مباحث رئيسة، تحدثت في أولها: عن(المتكلم والمخاطب)، ومدى اهتمام السجستاني واحترامه للعلاقة بينهما، وكذا بينت حفاوته بالمخاطب ورعايته له، وعنايته به إلى أن جعله شريكاً رئيساً في إنتاج النص وتفسيره، وفي الثاني: عن (قصد المتكلم) تتبعت نصوصه التي راعى من خلالها «القصد» وبينت فيه تعويل السجستاني على قصد المتكلم، واهتمامه بقصد المخاطب المنزل منزلة المتكلم، وإرادته في مواضع كثيرة، وقفت في المبحث الثالث: والمعنون بـ: (علم المخاطَب وإفهامه) على محورين مهمين من محاور التداولية، أولهما: علم المخاطب وتتجسد أهميته في أنه لا ينهض جزء من أركان التخاطب إلا بعلم المخاطَب، وثانيهما: إفهامه، ويقيني أنه تاج التواصل والهدف الرئيس للتداولية، وأما المبحث الرابع والمعنون بـ: (إقناع المخاطب) فيعد من وجهة نظري صورة حية لاهتمامه بمخاطبه، وإيصاله للمعنى المراد مدعوماً بالدليل والتعليل والحجة، ثم ختمت البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج.

تمهيد: مفهوم التداولية:

يعود مصطلح التداولية (Pragmatics) إلى الفيلسوف الأمريكي (موريس Morris) الذي استخدمه سنة (١٩٣٨م) دالاً على فرع من فروع علم العلامات (Semiotics)، غير أن التداولية لم تصبح مجالاً يعتد به في الدرس اللغوي إلا في العقد السابع من القرن العشرين، وذلك بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة هم (أوستن Austin، وسيرل Searle، وجرايس Grice)[١].

وأما مفهومها، فيقول (فانديك): «والفكرة الأساسية في التّداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضاً بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال»[٢]؛ ومن ثم يرى بعض الباحثين أن التداولية اكتسبت عدداً من التعريفات، حسب اهتمام الباحث نفسه[٣]، فقد يكون اهتمام الباحث اهتماماً بالمعنى في سياقه التواصلي، فيعرفها بأنها: دراسة المعنى التواصلي أو معنى المرسل، في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه، بدرجة تتجاوز معنى ما قاله[٤]، أو دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية[٥].

كما قد تعرف من وجهة نظر المرسل بأنها: «كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجه المرسل عند إنتاج الخطاب، بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية، في ضوء عناصر السياق، بما يكفل ضمان التوفيق من لدن المرسل إليه عند تأويل قصده، وتحقيق هدفه»[٦].

(١) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢، ص٩، وأرمينكو، فرانسواز، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦، ص: ١٣.

(٢) فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص: ٢٥٦.

(٣) ليليآل حماد، المقاربة التداولية. قضية لغوية، إشراف د. محمدالزليطني، جامعة الملك سعود، ١٤٢٨ه، ص: ٢.

(٤) عبدالهادي الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٤م، ص: ٢٢.

(٥) أرمينكو فرانسواز، المقاربة التداولية، ص: ٨.

(٦) عبدالهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص٢٢.

وتتجلى أهمية اللسانيات التداولية في دمجها المستويات اللّغوية المختلفة في منظومة واحدة، ودراسة اللغة على أساسها، أثناء الاتّصال اللساني (دراسة اللّغة قيد الاستعمال)، فتجعل المتلفّظ بالخطاب (المرسل (يرتبط بالمقام، فيتنبأ بما يستلزمه الموقف، ليراعيه أثناء إنجاز خطابه، وبذلك «يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها الخطاب في سياق التلفظ»[1].

وهي إذن «مشروع شاسع في اللّسانيات النصية تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه نحو: المحادثة، المحاججة، التّضمين، ولدراسة التّواصل بشكل عام، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تُنشئه من التأثيرات في السّامع وعناصر السياق»[2].

ولعلّ أبرز ما يظهر في العملية التخاطبية هو قيمة الخطاب المرسَل، أو مدى نجاح المُخاطب في إرسال خطابه وتبيان معناه، ويعد مقياس (غرايس) لمبادئ المحادثة معياراً هامّاً قدمه التداوليون في محاولة ضمان حد أدنى لضمان نجاح الخطاب، على اعتبار أن (غرايس) يعتبر المحادثة عملية مشاركة ومعاونة بين المتكلمين، فقد صاغ «مبدأ التعاون الذي يقتضي أن المتكلمين متعاونون في تسهيل عملية التخاطب وهو يرى أن مبادئ المحادثة المتفرعة عن مبدأ التعاون هي التي تفسر كيف نستنتج المفاهيم الخطابية»[3].

(١) عبدالهادي الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: ٢٢، ٢٣.

(٢) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: ١٣٥.

(٣) محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤، ص: ٩٩.

المبحث الأول: المخاطِب (المتكلم) والمخاطَب:

أولاً: المخاطِب[1]: من مرادفات هذا المصطلح: (المتكلم) أو (المرسِل) أو (المُخْبِر) أو (الملقي) أو (المنشئ)، وعند الفراء (المحدِّث)[2]، وهذه المصطلحات وإن كان بينها تداخل، فبينها فروق إلا أن المؤدى الذي تنشده يشير إلى مَن يُقَدِّم المادة اللغوية المطروحة، منطوقة كانت أو مكتوبة أو مشاهدة: وهذا الذي يقدم المادة بصرف النظر عن ماهيته عليه دورٌ كبيرٌ في إيصال الرسالة التخاطبية إلى المخاطَب بوضوح وجلاء، بعد أن يراعي الملابسات المحيطة به، وطبيعته، ومستواه الفكري، والسياق الثقافي والاجتماعي للخطاب، فيتبسط في موضع التبسط في اختيار مفرداته وتصويراته ولغته ووسائله، ويرتقي حيث الحاجة إلى ذلك، ولا يصل حد التبسط إلى الإسفاف والابتذال في اللغة وآليات الاختيار، ولا يرتقي فيطلب العسير من اللغة ويتقعر في اختياراته، فتبدو مهمته «بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة، والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجردة، ويخضع اختياره عادة لمقاصده الإبلاغية»[3]، وهذا ما راعته النظرية النحوية العربية عند رسم حدودها وتأسيس قواعدها، وبيان أحكامها، وتحديد مكوناتها.

والمخاطِب عندنا إما العربي الذي يسوق السجستاني كلامه ويشرحه ويفسره، ويضع له القيود والضوابط التي عليه مراعاتها والتي تتمثل في كثير من مبادئ التداولية وأسسها، وإما السجستاني نفسه بحكم أنه أحد الشيوخ

(١) انظر في هذا المصطلح: بروان ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، ط١، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٧م، ص: ٢٢٧، وروبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص: ١٢٧، ومحمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص٦٥، ومحمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م، ص: ١٥٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٣٧.

(٣) محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص: ١٥٢.

أصحاب حلقات العلم، وذلك محقق برواية المبرد عنه بقوله: «أتيت السجستاني وأنا حدث، فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقته له فتركته مدة، ثم صرت إليه وعمّيت له بيتاً لهارون الرشيد، وكان يجيد استخراج المعمّى»[1].

ثانياً: المخاطَب[2]: من مرادفات هذا المصطلح (السامع) و(المرسل إليه) و(المستقبل) و(المُخبر) و(المتلقي)، وأضاف الفراء[3]: (المكلَّم) و(المحدَّث) الذي يقوم عند تلقي الخطاب (الرسالة) بتحليله وتفكيك رموزه وفق ما يمتلكه من مخزون لغوي ومعجمي، وأبعاد ثقافية واجتماعية تمكنه من اختبار مكوناته، فيربط بين المكونات والرموز والإشارات، ويبدأ يفسر ويؤول ويستنتج على محمل إيجابية الخطاب، وهي تتوقف في الحقيقة على مدى العلاقة التي تربط طرفي الخطاب: فإن كان فيها ودّ تحصل إيجابية التحليل والتأويل والتفسير، وإلا تبدأ التأويلات السلبية من واقع الدرس اللغوي وضمن الاتجاهات السائدة فيه.

وتكاد تجمع المصادر اللغوية على أن عناصر الخطاب تتكون من ثلاثة عناصر، وهي التي تمثل عملية الخطاب، وهي: «المخاطِب (المتكلم)، والمخاطَب (السامع)، والخطاب»، أو أربعة عناصر بإضافة عنصر (قناة الخطاب)، أو خمسة بإضافة (نظام الخطاب)»[4]؛ ونتيجة لذلك فإنه يمكن حصر العناصر التي يهتم بها المنظرون

(١) السيرافي: أخبار النحويين، ص: ١٠٣.

(٢) انظر في هذا المصطلح: بروان ويول، تحليل الخطاب، ٢٢٧، وروبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص: ١٢، ومحمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص: ٦٥، محمد يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص: ١٥٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء، ج٢/ ٤٤.

(٤) د. خالد بسندي، المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، ص: ٧، حصر جاكبسون مكونات العملية التواصلية في ستة عناصر: هي:
أ) المرسل، وهو الطرف الأول.ب) المرسل إليه وهو الطرف الثاني. ج) المرجع، وهو المحتوى الذي تشير إليه. د) القناة، وهي مجرى الرسالة بين المرسل والمرسل إليه. هـ) السنن، وهو العلامة أو العلامات التي تتشكل منها الرسالة. و) الرسالة. ينظر: رومان جاكبسون: التواصل اللغوي ووظائف اللغة، ضمن ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م، ص٨٥. وعبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: ١٢.

للتداولية في: «المرسل وقصده ونواياه، والمتلقي، والرسالة، والسياق، ثم أفعال اللغة»[1]، ومن أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري أن نعرف: «من هو المتكلم، ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب»[2].

فمعتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث الخطابي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين والوقائع الخارجية ومن بينها الظروف المكانية والزمنية، والعلاقات الاجتماعية بين الأطراف هي أهم ما تركز عليه التداولية[3]، والحق أن نحاتنا الأوائل التفتوا وتنبهوا إلى كل هذه الأمور فعلموا قدر المخاطب في الاتصال الكلامي، ووعوا دوره في الاتصال اللساني، وأدركوا بما لا يدع مجالاً للشك أنه ليس أداة استقبال أو مجرد أُذُن فحسب، ولكنه شريك رئيس في التخاطب؛ بل إن تأثيره في توجيه المخاطِب قد يكون أكثر من تأثير المخاطَب عليه؛ إذ يعد بمثابة المحرك الرئيس للمتكلم فيوجهه دائماً إليه، ويوجب عليه الاهتمام به في كل مناحي الخطاب بدْءاً من أحواله وظروفه وبيئته وثقافته واهتماماته ومستواه، ومراعاة مقتضى الحال والمقام، كما أوجب عليه إفهامه، وأن يجنبه الغموض، وألا يوقعه في غياهب اللبس والتعمية.

من المعلوم أن نحاتنا الأوائل مارسوا مبادئ التداولية في حياتهم العملية، وتجسد ذلك في باكورة مؤلفاتهم قبل أن تظهر النظرية التداولية بمئات السنين، ومن غير أن يكون لديهم أي علم بأصولها وقواعدها؛ حيث جعله الفراء[4]

(١) نعمان بوقرة، التصور التداولي للخطاب اللساني، ص: ٨٣.

(٢) محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت، المركز الثقافي، ط١، ١٩٩١م، ص: ٢٩٧.

(٣) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، عالم المعرفة، أغسطس، ١٩٩٢م، ص: ٩٩، ومصطفى عبدالحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، عمّان، دار الحامد، ط١، ٢٠٠٤م، ص: ١٢٠، وَفرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص: ٤٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء، ٢/ ٤٤، ١١، ٣٦، ٨١-١/ ٢٠، ٥٣، ٦٢، ٢٨٧، ٤٧٨، ٤٨٨، ٤١٤، ٤١٦، ٤٣١، ٣٣١-٣/ ٢٩٧، ٣٠١، ٢٤٠، وانظر: د. عائدة البصلة «من جذور التداولية وبوادرها في كتاب معاني القرآن للفراء: قراءة متأنية في فكره التداولي»، مجلة كلية الآداب، ملحق (١) العدد (١٢٧) جامعة بغداد، العراق، ٢١٠٨م، ص٨٤٣ وما بعدها، فكثيرة المواضع التي وردت في البحث وتحيل إلى ذلك..

موضوعاً لعلم قائم بذاته كما كان موجوداً عند سيبويه[1]، بغرض بناء علاقة تربط المخاطِب (المتكلم) بالمخاطَب (السامع) أو (السامع والغائب)؛ تهدف إلى توصيل الرسالة اللغوية المبنية على ما يدرسه علم الخطاب عندهم آنذاك، ويقتضي هذا من المخاطِب (المتكلم) أن يكون على وعي وعلم وإدراك بأحوال المخاطَب (السامع) و(الغائب)، وأن يراعي المقام، وكلّ الملابسات والأحوال التي تنشأ حول الموقف اللغوي وتحيط به، كما أنهم- من شدة حرصهم على المخاطَب- أوجبوا على المتكلم أن يكون مُلِمّاً بكل أبعاد المواقف المعرفية والثقافية والاجتماعية، وأن يعي إلى من يوجه حديثه وخطابه؛ فيتغلل داخله ويقف على الكفاية التخاطبية التي يمتلكها كلٌّ من: (المخاطِب، والمخاطَب، والغائب).

وعلى درب هذا الرعيل سار السجستاني فاهتم بالمخاطب اهتماماً بالغاً، وتعددت صور ذلك الاهتمام وأشكاله؛ لدرجة أنه جعله شريكاً رئيساً معه في تأليف الكتاب حاضراً معه في كل صفحاته متجهاً إليه بالحديث، ومشاركاً إيّاه في الحوار كمحاضر عبقري يتكلم مع محاضره؛ لكي لا يشط منه أو يكسل، أو حتى يملّ، وتمثل ذلك الاهتمام في صور كثيرة منها مخاطبته مخاطبة صريحة بالفعل المضارع المبدوء بتاء المخاطب، فقال في مقدمة كتابه ملتفتاً إلى مخاطبيه ومتواصلاً معهم في حلقته ومجلس علمه الذي كان ينتصب فيه معلماً ومحاضراً لرواده من تلامذته: «ألا ترى أن القرآن لا يقرأ إلا بإعراب؛ لأنه نَزَلَ بإعراب»[2]، وقوله في باب المذكر والمؤنث وهو أول أبواب الكتاب: « وتثنية الاسم الممدود المؤنث، والنسبة إليه بالواو، تقول: حمراوانِ، ونفساوان، وخنفساوانِ... وتقول في ألف المؤنث الممدودة: رجلٌ

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ٢١، ٢٢-١/ ١٤٩-٢/ ١٣٦، وعائدة البصلة «جذور التداولية وبوادرها في كتاب سيبويه: قراءة متأنية في فكره التداولي»، مجلة كلية الآداب (المشكاة) جامعة الزيتونة، تونس، العدد ١٦، ٢١٠٨م، ص٤٣٦ وما بعدها، فكثيرة المواضع التي وردت في البحث وتحيل إلى ذلك.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٣٤.

بيضاويٌّ وخضراويٌّ، فتقلبها واواً في النسبة... وأما الهاء فربما دخلت في المذكر دون أختيها للمبالغة في مدح أو ذم، نحو قولك وأنت تمدح: رجل علامة... »[1]، وقوله: «وكذلك تصنعُ بجميع ما جاوز من المؤنث ثلاثة أحرف»[2]، وقوله: «ولكن تريد أن تقرِّبَه من نفسك، وتجعلَه خاصتك دون إخوانك»[3]، وكذا قوله: «فأما بنات الثلاثة فمصروفة إذا سمَّيْتَ بها مذكراً، نحو رجل اسمه شمسٌ أو أرضٌ، تصرفه في المعرفة والنكرة لقلة حروفه»[4]، وقوله: «وتقول في تصغير مِعْزَى: مُعَيْزٍ، فتكْسِرُ الزاي»[5]، و«تقول في تصغير جَحْجَبَى: جُحَيْجِبٌ... فتَحْذِفُ كما تَحْذِفُ من آخر شَمَرْدَلٍ... فتَقُولُ: سُفَيْرِج... ولا تَحْذِفُ من قَرْقَرة... فتقول: قُرَيْقِرَةٌ»[6]، «فإن قيل: فما بال الألف الممدودة التي للتأنيث لا تُحْذَفُ كما تُحْذَفُ ألفُ جَحْجَبَى؟، فلأنّ الممدودة لما كانت متحركةً حيَّةً أَشْبَهَتْ الهاء في التصغير والجمع، فتقول: سفيرج... »[7].

والحق أني وقفت عند الأفعال المضارعة التي تحاور بها السجستاني مع مخاطبه في المقدمة والمبحث الأول (باب المذكر والمؤنث) فحسب حتى لا يترهل البحث بكثرة الأمثلة المتشابهة، وبلغت ستة عشر فعلاً مضارعاً بصيغة المخاطب، مع أن هذا المبحث لا يعدو تسع صفحات من إجمالي مئتين واثنتين وأربعين صفحة؛ ومن ثم نستطيع أن نرى بوضوح وجلاء كمَّ الصيغ التي تظهر اهتمامه بمحاورة مخاطبه في بقية مباحث الكتاب قياساً على ذلك المبحث.

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٣٧.
(٢) السابق، ص: ٣٧.
(٣) السابق، ص: ٤١.
(٤) السابق، ص: ٤١.
(٥) السابق، ص: ٤١.
(٦) السابق، ص: ٤٤.
(٧) السابق، ص: ٤٤.

كما أن من صور مشاركة مخاطبه مخاطبته إياه بصيغة الأمر؛ ليلفت نظره إلى أمْر مهم يجب عليه الانتباه له؛ وهي طريقة اتبعها كل نحاتنا وعلمائنا؛ حيث يبدؤون ما يريدون تسليط الضوء عليه والاهتمام به وجعله تحت أعين مخاطبيهم، بقولهم: (اعْلَمْ)، وذلك كما في قوله: «اعْلَمْ أنّ المذكر أخف من المؤنث»[1]، وقوله: «اعْلَمْ أن حرص العرب على بيان التأنيث حملهم على ترك القياس»[2]، وكرر ذلك الفعل الكلامي في مدونته سبع مرات[3]، بغرض توجيه المخاطب وإرشاده كما يقول المؤصلون لأفعال الكلام، ويضاف إلى ذلك أنه يرسخ لمبدأ التعاون بين المتكلمين «الذي يقتضي أن المتكلمين متعاونون في تسهيل عملية التخاطب، وأن مبادئ المحادثة المتفرعة عن مبدأ التعاون هي التي تفسر كيف نستنتج المفاهيم الخطابية كما يقول غرايس»[4].

ومن صور مبدأ التعاون بين المتكلمين إشراكه مخاطبه في الحوار عن طريق مخاطبته ومحاورته محاورة مباشرة والتوجه إليه بالكلام مستعيناً بتاء المخاطب المتصلة بالفعل الماضي، وجاء ذلك في مدونته كثيراً[5]، كقوله: «فإن سمَّيْتَ رجلاً بمعزى لم تَصْرِفْهُ؛ لأنك سميتَه بمؤنث على أربعة أحرف، وكذلك إن سمَّيْتَه بزينب أو يعقوب لم تصرفه»[6]، وقوله: «فأما بنات الثلاثة فمصروفة إذا سمَّيتَ بها مذكرا»[7]، وقوله: «لأنكَ إذا أضفتَ شيئاً إلى شيء أدخلتَه في ملكه»[8].

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٣٦.
(٢) السابق، ص: ٤٥.
(٣) السابق، ص: ٣٦، ٤٥، ٥٠، ٧٢، ٨٤، ٩٢، ١٠٠.
(٤) محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤، ص: ٩٨، ٩٩.
(٥) انظر: السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٤٣، ٦٥، ٧٥، ١٠٠، ١٠٣، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٣، ٢٢٦.
(٦) السابق، ص: ٤١.
(٧) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٤١.
(٨) السابق، ص: ٤١.

ومن أشكال تعاونه مع مخاطبه تحدثه معه بكاف الخطاب، وجعله شريكاً حاضراً مشتركاً في وضع مادة الكتاب رأسه برأس السجستاني وكتفه في كتفه، فلم يكن المخاطَب عنده مجرد مستمع أو أذن، وإنما صاحب قرار وشريك رئيس في كل ما يريد تبليغه وتوصيله، من ذلك قوله: «ولا يقولون في حَمْدَةَ وتَمْرَةَ: حَمَادَةٌ، وتَمَارَةٌ، فالهاء منفصلةٌ كانفصال الخمسة من العشر، في قولك: خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لأنَّك جَعَلْتَ الاسمين اسماً واحداً، فَبَنَيْتَ آخر كلٍّ واحدٍ منهما على الفتح»[1]، وقوله: «وكذلك الألف المقصورة ربما لحقت لغير تأنيث، نحو: مِعْزَى، يدُلُّك على ذلك التنوين»[2]، وقوله: «إذا صغرتَ اسما مؤنثاً على ثلاثة أحرف...، فألحقْ الهاء...، وإن كان المؤنث على حرفين، فألحق التأنيث في التصغير... »[3]

وأحياناً ما يتجه إلى المخاطَب بالتساؤل الذي يقوي المشاركة والتحاور، مما يجعل المحاورة أخذاً وردّاً بينهما كما في قوله: «فإن قيل: لِمَ نَوَّنْتَ ما فيه هاء التأنيث في النكرة، ولم تنون ما فيه إحدى الألفين المقصورة والممدودة؟»[4]، والنصوص كثيرة في مدونته، تؤكد إلمامه بمبادئ وأسس التداولية.

(١) السابق، ص: ٤٣.

(٢) السابق، ص: ٤٠.

(٣) السابق، ص: ١٠٢.

(٤) السابق، ص: ٤١.

المبحث الثاني: قصد المتكلم:

القصد: القصدية: ويراد به الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه [1]، وهو إذن مفهوم إجرائي يلقى اهتماماً كبيراً حالياً في النظرية التأويلية المُعاصرة، واللّسانيات التّداولية، فالنص موئل لتقاطعات عديدة بين المتكلم (المتلفظ بالخطاب) وبنية النص أو الخطاب، والسامع، فيكون لدينا قصد المتكلم، والقصد الذي فهمه السّامع من النص، إضافة لما تحويه بنية النص من: قصد وضعه المتكلم في نصه وماحواه النص من قصد لم يقصده المتكلّم، فكانت هذه الجوانب من أهمّ ماعُني به العلماء في الدّرس الحديث متجاوزين التّصورات الشكلية التي قصرت النظر على النص فقط[2].

وتتجلّى مقولة «القصدية»، بالخصوص، في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلّم والمقصد العام من الخطاب، في إطار مفاهيمي مستوفٍ للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية[3].

فالقصديّة في معناها العام تضمّ ظواهر عقلية عديدة نحو: الإدراك، والاعتقاد، والقصد، والرغبة، والحب، والأمل، والخوف، وكلّ ما يمكن أن يمثّل أشياء أو حوادث أو مواقف في العالم الخارجي، وتكون هذه الحالات والمواقف مرتبطة دائما بشيء ما[4].

ولا يتجسد القصد إلا باللّغة؛ حيث جعلت دليلاً عليه، فيعبر المتلفّظ باللّغة عن مقاصده في أي مستوى من مستوياتها، وبذلك يكون قصد

(١) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: ٢٠٠.

(٢) الهويمل، باديس: مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٤م، ص: ٣٧.

(٣) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص: ٤٤

(٤) صلاح إسماعيل: فلسفة العقل «دراسة في فلسفة جون سيرل»، دار قباء الحديثة، ط١، ٢٠٠٧م، ص: ١٥١.

المتكلّم (المتلفّظ) حاضراً في خطابه، ولعلّ هذه الأهمّية البالغة لمبدأ القصد في الخطابات اللّغوية هي التي جعلت الدّراسات التّداولية تعكف على دراسته بعدِّه ركيزة أساسية في العملية التّواصلية، يتحقّق على أساسها الفهم والإفهام[1].

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم «القصدية»، وتقوم «مسلّمة القصدية» على أسس تداولية درسها فلاسفة التحليل، ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة، فقد غدت قيمة تداولية نصيّة حوارية، وتُعد مراعاة مفهومها العام وشبكتها المفاهيمية من أبرز المفاتيح المنهجية في الدراسات اللسانية النصية[2].

وقد ورد هذا المفهوم التداولي (أَرَادَ)، و(يريد) بمعنى القصد في كتاب السجستاني في مواضع كثيرة انتقيت بعضها، واكتفيت بها، وركزت على فكره من خلالها؛ لأنه جعله أساساً مهماً في عملية التواصل؛ فلم يغفل المخاطِب وما يتعلق به من بعض أسس التداولية كالقصد والإرادة، ووعى أهمية علم المخاطب؛ لتجنب التعمية واللبس؛ ومن ثم يكون المنتج النهائي بين قطبي العملية التواصلية مفهوماً وواضحاً.

لقد اهتمت الدراسات التداولية، في بداية الأمر، بالمتكلم باعتباره صاحب المبادرة والطرف المتحكم في عملية التواصل والآخذ بزمام المبادرة؛ لذا ركز المعنيون بالدراسات التداولية على قصد المتكلم بدءاً من تعريفها، فالقصدية عندهم هي الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه[3]، ومروراً بغاياتها والتي تتجسد في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلّم والمقصد العام من الخطاب، في إطار مفاهيمي مستوفٍ للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية[4]،

(١) الهويمل، باديس، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم، ص: ٣٨.
(٢) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب. ص: ٤٤
(٣) (٥٨) السابق، ص ٢٠٠.
(٤) السابق، ص: ٤٤

وينـزل السجستاني المخاطَـب منزلـة المتكلـم حـين يتجـه إليه بالخطـاب، ليصبـح شريكاً في إنتـاج النـص، وهـي طريقـة اتبعهـا المؤلفـون في احـترام مخاطبيهـم، ومـن ثـم يكـون لـه القصـد والإرادة مثلـه مثـل المتكلـم، فيخاطبـه بقولـه: أردت، أو وأنـت تريـد؛ أي إذا أردت في كلامـك وحديثـك، ومـن النصـوص التـي ينـزل فيهـا المخاطـب منزلـة المتكلم ويهتـم بقصـده وإرادتـه قولـه: «وقالـوا: رجـل نُكَحَـة للكثـير النـكاح، ورجل هُـزَأَة... متحـركات الحـرف الثـاني مـن كل واحـد إذا أردت أنـه يفعـل هـو؛ أي: يضحـك كثـيراً ويهـزأ ويلعـب، فـإن أردت أنه مفعول بـه، قلت: هُـزْأة وضُحْكَـة... فأسـكنت الثاني من كل واحـد[1]، وقالـوا أيضـاً في كثـرة الفعـل: امرأة معطـار... ولـو لم يريدوا كثـرة الفعل: قالـوا: معطيـة... وعطـرة... »[2]، فهو يقـوم بانتـزاع إرادة المخاطب المنـزل منزلة المتكلم، ويترتـب عـلى هـذه الإرادة اختـلاف الصيـغ ودلالاتهـا، فـإن أراد المبالغـة في الفعل جعل البنـاء عـلى وزن (فُعَلَة) كضُحَكة، وإن أراد المخاطب أن الشـخص مفعـول به جعل البناء عـلى وزن (فُعْلـة) كـ: ضُحْكَـة وهُـزْأة للـذي يضحك عليـه النـاس ويهزؤون بـه. وقال في بـاب مـن الصفـة: «تقـول: رأيـت إخوتـك ثلاثتهـم؛ لأنك تقـول: هم ثلاثـة، ورأيت أخواتـك ثلاثهـن؛ لأنـك تقول: هن ثـلاث، وكذلـك أربعهـن، وإن أردت المذكر، قلت: أربعتهـم إلى العـشرة...، وتقـول: دخلت منزلك أجمـع، ودارك جمعاء... جمـع من صفات الأخـوات، وأجمعـين مـن صفـات البنـين، ورأيـت القـوم أنفسـهم، والنسـاء أنفسـهن، وأمـا كل، فتقـول: رأيتهـم كلهـم، ورأيتهن كلهـن...، وتقـول: كلاهما منطلـق، وكلتاهما منطلقـة، المعنـى: كل واحـد منهـما منطلق، وكل واحـدة منهـما منطلقة، ويجـوز: منطلقان ومنطلقتـان عـلى التثنيـة»[3]، وكقولـه: «إذا كان الوصـف نعتـاً لا حـظ فيه للذكـر لم تحتج فيـه إلى الفصـل، فحذفـت الهاء كامـرأة حائض وطالـق...، فإن أردت في جميـع هذا الباب

(١) انظر في ذلك: ابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ١٧٥-١٦٦.
(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٩.
(٣) السابق، ص: ٥٩.

أنها تفعل أو ستفعل، أنثت[1]، فقلت: هي حائضة غداً، أو طالقة يوم الجمعة[2]»، وقوله: «وقالوا: امرأة طاهر للتي طهرت من الحيض، فإن أردتَ من طهارة الخلق أو الوضوء، قلت: طاهرة؛ لأن الرجل يشركها في هذا»[3]. فإرادة كل من المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم للمعنى الذي يريد إيصاله هي التي تحكم اختياره لصيغة دون أخرى، فإن أراد وصفاً مختصاً بالأنثى عبّر بحائض، وإن أراد أنها في حالة حيض قال: حائضة، وإن أراد طهارة الخلق، قال: طاهرة، وإن أراد طهارة الأنثى من الحيض قال: طاهر.

وهو يؤصل هنا للقصد المتعارف عليه بين أبناء الجماعة اللغوية، فالتواصل اللغوي يتم حسب مخزون الجماعة، وهو ما يعرف بالتداولية الاجتماعية، فالمتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم ينتقيان مما رسخ في أذهانهم من المخزون اللغوي من الصيغ بحسب حاجة كل منهما، وقدرتهما على الكفاية والفهم.

ثم نراه يفر إلى لغة العرب ويغوص في أعماق النصوص مستخرجاً إرادة الشاعر وقصده ومستدلاً به على ما استقرت عليه لغة العرب، وتوظيف الصيغ بحسب إرادة المتكلم وفهم المخاطب لتلك الإرادة ووعيه لها أو فرضها على المتكلم بحكم المتعارف عليه بين أبناء الجماعة اللغوية، وهو ما يعرف بالتداولية الاجتماعية، فمن ذلك قول الأعشى[4]:

يَا جَارَتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

(١) السابق، ص: ٦٦.

(٢) انظر: في ذلك: الفراء: المذكر والمؤنث، د.رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، مصر١٩٧٥م، ص٥٧، ابن سلمة: المذكر والمؤنث، ص٣٤، ابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ١/ ١٧٣، ابن التستري: المذكر والمؤنث، تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م، ص٥٣، السجستاني: المذكر والمؤنث: ص٦٦، ٦٧، وهنا وافق السجستاني رأي الفراء وخالف رأي البصريين. انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١ / ١٩١.

(٣) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٦.

(٤) ديوانه، ص: ٢٩٣، السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٧.

أراد: أنَّكِ تَطْلُقِينَ، وتُطَلَّقِينَ أيضاً.

وقال الأصمعيّ: أنشدني أعرابيٌّ من شِقِّ اليمامةِ بغيرِ هاءٍ[1]:

يَـا جَارَتَـا بِينِـي فَإِنَّـكِ طَالِـقُ

فجعله بيتاً غير مُصَرَّع، وأرادَ: إنَّكِ قد طَلَقْتِ»[2]

فإرادة كل من المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم وما استقر في عرف الجماعة اللغوية شكَّلَ زمن الصيغة، فطالقة في زمن الحاضر أو المستقبل، وطالق على ما أنشده الأعرابي في الزمن الماضي، وكل يأتي بالصيغة التي يريد أن يشحنها بما يريده.

ثم نراه يلحّ على إرادة المتكلم وفهم المخاطب لها أو مشاركته إياه بحكم ما استقر بين أبناء الجماعة اللغوية؛ فيستند هذه المرة على قوله (تعالى): (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ)[3]؛ «لأنها ترضع بعد، ولم ينقطع رضاعها عن الولد الذي ترضعه كل يوم، ويقال: امرأة مُرْضِع، إذا لم ترد مذهب أنها ترضع كل يوم، أو إذا أَرَدْتَ أن معها ولداً رضيعاً، كما يقال: امرأة مطفل للتي معها طفل...»[4]. وقال: «فإن سئلت: لم طرحوا الهاء من مطفلٍ، وكلبةٍ مجرٍ، وامرأةٍ محمقٍ: للتي تلد الحمقى، وظبيةٍ مغزلٍ، ومثل هذا قد يكون للذكور؟ فلأن هذا النحو أشبه طامثاً وحائضاً؛ لأن الغزلان والأطفال والجراء أكثر ما تكون مع الأمهات لمكان اللبن، ولا تكون مع الآباء؛ بل لا تعرف الآباء، وأخبرني أبو

(١) نقله ابن الأنباري عن أبي حاتم في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١/ ١٧٧، وهو في المذكر والمؤنث للسجستاني، ص: ٦٧، والبيت في ديوان الأعشى بن قيس بن ثعلبة: ص٢٩٣. وروايته:

يـا جـارتي بينـي فإنـك طالقـهْ كذاكِ أمورُ النـاس غادٍ وطارقهْ

وهو في لسان العرب لابن منظور: القاهرة، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.(ط.ل.ق) ، وفيه أن الليث قال: أراد طالقة غدًا، وغيره حمله على: ها قد طلقت، فبنى النعت على الفعل.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٧-٦٨.

(٣) الآية (٢) من سورة الحج.

(٤) الفراء: المذكر والمؤنث، ص: ٦٥.

زيد أن العرب، تقول: صبي يتيم للذي مات أبوه، وأما اليتيم من الدواب، فالذي ماتت أمه، وكذلك البهائم كلها؛ لأن آباءها لا تكاد تعرف»[1].

ومما يلاحظ على طريقة السجستاني في مدونته أنه عبّر كثيراً عن إرادة المتكلم بلغة الغائب، كقوله: «ومما أنث وتكلم به مؤنثاً: اللهمَّ أصلح ذات بيننا، ولم يقولوا: ذا بيننا، كأنه أراد شيئاً مؤنثاً، وكذلك: لقيته ذات يوم، وذات ليلة»[2].

وقد يتحدث في النص الواحد عن إرادة المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم والغائب، وذلك مثل: «وأما أسماء الأمم فقالوا: هم يهودُ ومجوسُ، فلم يصرفوا فجعلوهما اسمين لأمتين كالاسمين للقبيلتين...، وأما من قال: المجوس واليهود، فإنما أراد مذهب اليهودي والمجوسي[3]، فأثبت الألف واللام، فإذا حذفهما صارا نكرتين، كما أن نصارى نكرة، والنصارى معرفة، فهذا غير مذهبهم حين أرادوا اسم القبيلة، وتقول وأنت تريد الجماعة: هذه النصارى... ؛ وذلك لأنهم جماعات، والجماعة مؤنثة، كما قالوا: قالت الرجال، وفي القرآن: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[4]، وكذلك قالوا: هي الروم، وهي الترك... لأنهم أمم»[5]، فهو يتحدث في النص كله عن إرادة العربي، وهو واضح من الأفعال المسندة إلى واو الجماعة: (قالوا، لم يصرفوا، فجعلوهما، قال، أراد، أرادوا)، ثم يلتفت فجأة إلى مخاطبه؛ ليكون شريكاً معه في المنتج اللغوي، وذلك قوله في النص نفسه: «وتقول وأنت تريد الجماعة: هذه النصارى». ومن أمثلة دمجه بين إرادة المخاطَب المنزل منزلة المتكلم والغائب (العربي) قوله: «وتقول في أسماء السور: هذه هود... فتصرف؛ لأنه أراد: سورة هود... فصرفتها؛ لأنهما مذكران على مذهب آباء القبائل... فإن تركت هذا المذهب، وجعلتهما اسمين مؤنثين للسورتين، تركت صرفهما...، وكذلك أسماء السور كلها مؤنثة على تأنيث

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٩.
(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٢٧.
(٣) السابق، ص: ٢٠٦.
(٤) الآية (١٤) من سورة الحجرات.
(٥) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٦، ٢٠٧.

السورة، نحو: هذه مريم...)[1]، فبدأ بالمخاطب (تقول، تصرف)، ثم ثنى بالغائب؛ (لأنه أراد)، ثم عاد إلى المخاطب (فصرفتها، تركتَ، جعلتها، تركتَ صرفها)، فَشَبَّكَ بين المخاطب والغائب في نصٍّ واحدٍ؛ ليدل على أنهما شركاء في الخطاب شراكة لا تستطيع فكّ تضافرها.

ثم نراه يوقفنا على أثر إرادة كل من المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم على بيان الأحكام النحوية، ويرى أنها مرهونة بقصد المتكلم وإرادته، فقصد المتكلم هو الذي يوجه بمنع صرف يهود ومجوس حين يجعلهما اسمين لأُمَّتَيْنِ كالاسمين للقبيلتين[2]، كقول امرئ القيس[3]:

أَصَاحِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً كنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارا

وقول الأنصاري[4]:

أُولَئِكَ أَوْلَى من يَهُودَ بِمَدْحَةٍ إذا أنتَ يَوْماً قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

وقصد المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم هما اللذان يبنى عليهما صرف أسماء السور كـ: هذه هُودٌ، وهذه نُوحٌ إن أراد المتكلم أنهما مذكَّران؛ على مَذْهَب آباء القبائل؛ لأن كل واحد منهما على ثلاثة أحرف، ساكن الوسط، وإنْ جَعَلْتَهُما اسْمَيْنِ مُؤَنَّثَيْنِ للسُّورتين، تركْتَ صَرْفَهُما، تقول: هذه هودُ، وهذه نوحُ»[5]، وهو هنا يعبر عن قصد المتكلم وإرادته بالفعل (جعل)، وهذا ينبهنا إلى أن الأفعال المعبرة عن الإرادة والقصد، ليست محصورة في الفعل (قصد) ومشتقاته، أو (أراد) أو(عنى)، ولكنهم قد يعبرون عنه بطرائق أخرى كما هو الحال فيما نحن بصدده.

(١) السابق، ص: ٢١٠.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٦.

(٣) ديوانه، ص: ١٤٧، وصدر البيت لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري، وورد برواية أحار ترى.

(٤) البيت في: السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٦، وابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ١٢١، وابن سيده: المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ٥/ ١٦١، وابن منظور: اللسان، (ه.و.د).

(٥) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٩.

كما أن تذكير العدد (ألف) يخضع لقصد المتكلم والمخاطب المنزل منزلة المتكلم؛ لأنّك إن «قصدت قصده فهو مذكر، تقول: هذا ألفٌ واف، وألفٌ تامٌ، وألفٌ ناقصٌ، والدليل على ذلك في القرآن: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[1]، و﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[2]، فلولا أن الواحد مذكر لم تلحق الهاء في الجمع، وإذا قالوا: هذه ألف درهم، فإنما أشاروا إلى الدراهم[3]، أو غيرها فقالوا: هذه الدراهم، وهذه الصرة ألف، فالتأنيث يقع على المشار إليه»[4].

كما أنه عوّل على قصد المتكلم والمخاطَب المنزل منزلة المتكلم والغائب وحملهم الكلام على اللفظ أو المعنى في تذكير العدد وتأنيثه: «فقالوا: هم ثلاثة أنفس، المعنى: ثلاثة رجال، فحمل الكلام على المعنى، وعندي نفس واحد؛ أي رجل واحد، وذكروا أن رؤبة قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس»[5]، فقصد المتكلم وفهم المخاطب هو الحاكم للتأنيث أو التذكير في كلمة (النفس)، وعلى هذا القصد يوجه العربي كلامه ويعيه المخاطب، ففي القرآن الكريم: ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[6]، يعني آدم عليه السلام، ثم قال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[7]، وفي موضع آخر: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[8]؛ يعني حواء[9]، وقال: «ويقال: كتبت إليك لخمس بقين أو خلون، ولست، ولسبع، تريد الليالي»[10].

(١) الآية (١٢٤) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١٢٥) من سورة آل عمران.

(٣) انظر: ا بن جني: المذكر والمؤنث، تح: د. طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.، ص: ٥٥، والفراء: المذكر والمؤنث، ص: ٨٥.

(٤) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص٥٠.

(٥) انظر: السجستاني، المذكر والمؤنث، ص: ٦٢.

(٦) الآية (١) من سورة النساء.

(٧) الآية (١) من سورة النساء.

(٨) الآية (١٨٩) من سورة الأعراف.

(٩) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٢.

(١٠) السابق، ص٦٣- ٦٤.

ثم نراه يقدم لمخاطبه التعليل والتفسير من خلال تغلغله في قصد المتكلم ووعي الجماعة اللغوية أيضاً، فمن ذلك قوله: في تأنيث أسماء البلدان؛ «اعلم أن أسماء البلدان أكثرها مؤنث؛ لأنك تقصد بالاسم إلى أرض أو بلدة أو بقعة...، فأما واسط فمذكر؛ لأنه اسم مكان قد وسط البصرة والكوفة»[1]، و«سبأ: اسم مهموز مذكر عند أكثر الناس...، وربما تركوا الصرف، وتوهموه اسماً مؤنثاً، إما اسم أرض، أو أمة، أو قبيلة، أو شيء مؤنث، فجعلوها مؤنثة[2]. فأكثر أسماء البلدان مؤنثة؛ لأن المتكلم يقصد الأرض أو البلدة أو البقعة، وهذه الكلمات مؤنثة، أما واسط مذكرة؛ لأنهم يقصدون به اسم المكان، وكذلك سبأ عند من عدّه مذكراً، هكذا يعول السجستاني على قصد المتكلم ووعي الجماعة اللغوية في محاولة منه لإقناع مخاطبه واحترامه لتفكيره بدعم كلامه بالتعليل والتفسير؛ بل يجعله شريكاً في وضع الأسباب والعلل؛ وليس مجرد مستمع يَقْبل ما يملى عليه.

وتعد هذه التنف وتلك الشذرات إرهاصاتٍ قويةً لأثر القصدية والإرادة ومشيئة المتكلم في بناء بعض الأحكام النحوية وتأنيث بعض الصيغ الصرفية وتذكيرها كما هو الحال مع بعض الأبنية، والعدد، فقد يترتب على ذلك القصد صرف البناء أو منعه من الصرف بحسب إرادة المتكلم ووعي المخاطب لقصده وقناعته به، وهو ما يجعله في أحايين كثيرة يقوم بتفسير قصد المتكلم وبيانه، كما اتضحت أثر إرادته على تذكير العدد أو تأنيثه، وتأنيث الصيغة أو تذكيرها بحسب قصد المتكلم والمخاطب، وما يرومانه من معانٍ.

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠١، الفراء: المذكر والمؤنث، ص: ١٠٥، وابن التستري: المذكر والمؤنث، ص: ١٠٩، وابن فارس: المذكر والمؤنث، تح: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٦٩م، ص: ٦٢.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٤ وابن فارس: المذكر والمؤنث، ص٦٢، وابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ١٣٦

المبحث الثالث: علم المخاطَب وإفهامه:

اهتم السجستاني بأهمية علم المخاطَب، فنصّ على ذلك صراحة في أكثر من موضع، ومن دلائل التفاته إلى دور علم المخاطب في الخطاب وأثره الكبير في التواصل بين المتخاطبين أنه عَنْوَنَ بعضَ أبواب كتابه بعلم المخاطب، كقوله: «هذا باب ترك فيه فصل المؤنث من المذكر اتكالاً على علم المخاطب»[1]، وجعل فهمه شرطاً في كل ما يقدم إليه، كقوله: «فيُفْهَمُ المعنى»[2]، وعلم السامع غاية فصدر كلامه عن علم السامع بحتى الغائية، فالغاية الأساسية من التواصل هي علم السامع الذي نص عليه بقوله: «حتى يعلم السامع[3]؛ ولأن المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهَ فرض على المبدع قيوداً يجب مراعاتها في كل جوانب الخطاب فلا تعمي عليه أو تلبس؛ بل جعل اللبس آفة يجب الفرار منها، واتقاءها على حد قوله: «وربما اتقوا اللبس»[4]؛ لأنه يعتم المراد على المخاطب، ويتجافى مع علمه ويضيع عليه فهمه الذي ينشده السجستاني في التواصل، وهو بهذا يجعل من المخاطَب وعلمه شريكاً رئيساً وجزءاً فاعلا في إنتاج النص.

فإذا دلفنا إلى مدونته نراه يجعل علم المخاطب أساساً في التواصل من ذلك قوله السابق: «هذا باب ترك فيه فصل المؤنث من المذكر اتكالاً على علم المخاطب»[5]، فالمتكلم قد ترك الفصل بين المذكر والمؤنث في بعض الصيغ؛ لركونه إلى أن المعنى المراد إيصاله قد وصل مخاطبه بوضوح

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢١١، ٢٢٣.
(٢) السابق، ص: ١٣٦.
(٣) السابق، ص: ٧٥.
(٤) السابق، ص: ٧٣
(٥) السابق، ص: ١٣٦. وانظر: ص ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤١، وسماه «باب المخاطبة»

دون لبس أوغموض اتكاء على علمه؛ كقولهم للذكرين: اضْرِبَا، والانثيين: لم تضربا، ولم يضربا، وكذلك: ضربتما للرجلين والمرأتين، ومن ذلك أن يقول الاثنان الذكران أو الأنثيان: نحن فعلنا، وكذلك الجميع من الذكور والإناث، ويعول على سياق الحال وأهميته في الفهم؛ إذ إن المشاهدة تضفي وضوحاً على ما يريده المتكلم، فمن يحدّث عن نفسه من الذكر أو الأنثى يقول: أنا فعلت وهذا أحسن من الأول؛ لأن من يحدث عن نفسه حاضر والمحدَّث حاضر؛ فيستغنى بالحضور عن الفصل والبيان، وقولك: ضربتهما، شبيه بقوله: وجدت من الحزن، ووجدت الضالة، وأنا واجد، فإذا أردت البيان أوضحته، ومما فصلوا فيه قولهم للمرأة: قد قلتِ ذلكَ يا فلانة، و لا يقال: ذاك بالياء، ولا يجوز فتح كاف ذاك إذا خاطبت أنثى...، فإذا خاطبت المرأة أجزاك الكسر عن الياء، ولو كانت الياء تدخل ها هنا لدخلت الألف في المذكر، فكنت تقول: قد قلنا ذاكا، وذلك لا يقال...»[1]. فيستغنى عن ترك التأنيث بالحضور.

وقد يعبر عن علم المخاطب بشكل غير مباشر من ذلك قوله: «إذا صغرت مؤنثاً على ثلاثة أحرف لا هاء للتأنيث فيه، فألحق الهاء...، وما كان على أربعة أحرف من المؤنث أو أكثر من ذلك يصغر بغير الهاء...، والعلة من ذلك أنهم ألحقوا الهاء في بنات الثلاثة حرصاً على بيان التأنيث، وتركوها من الأربعة أو أكثر منها؛ لكثرة الحروف؛ ولأن كل مؤنث يَتَبَيَّنُ تأنيثُه بفعل من أفعاله، أو نعت أو غير ذلك»[2]، فترك الهاء في الرباعي؛ لعلم المخاطب واستدلاله على التأنيث بفعل من أفعاله أو نعته، ولعل من أبين اهتمامه بالمخاطب أنه رفض النسب إلى الجزء الثاني فحسب من قولنا: ثوب أحد عشر: «فلا يقال عنده: ثوب أحد عشري؛ لأنك إن نسبت إلى

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٢٣.

(٢) السابق، ص: ١٠٣.

أحدهما، لم يُعْلَم أنك تريد الآخر، فإن اضطر إلى ذلك نسبه إلى أحدهما، ثم نسبه إلى الآخر، كما قال لما أراد النسب إلى (رام هرمز)[1]:

تَزَوَّجْتُهـــا رامِيَّـــةً هُرْمُزِيَّـــةً بفَضلِ الَّذِي أَعْطَى الأميرُ من الرِّزْقِ[2]

فيقول: رامي هرمزي. ويقال: رمح أحدي عشري، واثني عشري، ولا يقبح هذا التكرير مخافة ألا يفهم إذا أفرد، ...»[3]، فحين يتعارض قبح التكرير مع التعمية والتعتيم واللبس على المخاطب فإنه يضَحّي بجمال العبارة أمام فهم المخاطب وإزالة اللبس أو الغموض من طريقه، فالمتكلم لا ينسب إلى أحد جزأي المركب العددي، ولا إلى أحد جزأي المركب المزجي خوفاً من عدم الإفهام، والاطمئنان بأن (المخاطب) يعلم مراده وما يعنيه، فيضع السجستاني أيدينا على عدد من أسس التداولية، كقصد المتكلم وعلم المخاطب، ليصل إلى تاج التداولية وهي الإفهام.

وأوجب على المتكلم تغيير الصيغة إذا لم تكن الموصوفة مع الصفة بالهاء، «تقول: رأيت قتيلة بني فلان، وكسيرة القوم، حتى يعلم السامع أنك تعني مؤنثاً»[4]، فعنايته في المقام الأول بعلم السامع وفهمه، فالعربي يكسر القواعد ويحطمها أحياناً من أجل المخاطَب الذي عناهم علمه وفهمه في وضوح وجلاء في المقام الأول. ومن سبل عنايته بعلم المخاطب وشأنه أنه رفض الإلباس عليه، وظهر ذلك في نصوصه التي كره فيها الاقتراب من اللبس وحث على اتقائه وتجنبه من ذلك قوله: «والعرب

(١) البيت بلا نسبة في: ابن الأنباري: المذكر المؤنث: ٢/ ٢٦٢، وابن سيده: المخصص: ١٧/ ١١٩.

(٢) رام هرمز: مدينة بنواحي خوزستان، انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، ٣/ ١٧.

(٣) السجستاني: المذكرو المؤنث، ص: ٥٦، ٥٧، وابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، وابن سيده: لمخصص: ١٧/ ١١٩

(٤) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥.

تحذف الهاء من (فعيل) إذا كان في المعنى (مفعولة)[1]، يقولون: امرأة صريع؛ لأن المعنى: مصروعة، وكحيل؛ لأن المعنى: مكحولة[2]...؛ لأنهم إذا خافوا الالتباس قالوا: مفعولة»[3]، وقوله: «وأما الاسم المؤنث الذي على ثلاثة أحرف لا علامة للتأنيث فيه، فتصغيره بالهاء، تقول في دار: دويرة، وفي نار: نويرة...، وربما اتقوا اللبس، وصغروا هذا النحو بغير هاء»[4]، وكذا قوله: «ومن قال: هي النَّخْلُ، وهي البَقَرُ، وهي النَّحْلُ، صَغَّرَهُ بغير هاء؛ لئلا يلتبس بتصغير الواحدة، وكذلك ستٌّ تصغيرها: سُدَيْسٌ؛ لئلا تلتبس بستَّةٍ في التصغير؛ لأن تصغيرها: سُدَيْسَةٌ»[5].

ومن صور اهتمامه بعلم المخاطب استغناء المتكلم عن بعض الضوابط والمحاذير إذا فهم السامع الكلام، كقوله: «وتصغير قوس: قويس بغير هاء...، وجاز ذلك إذ كان يجوز أن يصغروا ذوات الأربعة بغير هاء فيُفْهَمُ المعنى»[6]، كما أنه عقد باباً ألمح فيه على الاستغناء عن بعض الضوابط الفاصلة بين المذكر والمؤنث حين يصبح الكلام واضحاً لا لبس فيه أو غموض في عقل المستمع، فقال: «هذا باب ما حذفوا فيه الهاء استغناءً عنها وربما أثبتوها، ولو حذفت لفهم الكلام»[7].

وقد يجمع السجستاني في نصٍ واحدٍ احتفاءه بالمخاطب وفهمه وعلمه وعدم الإلباس عليه فقال في (باب من بيان التأنيث): «اعلم أن

(١) الفراء: المذكر والمؤنث، ص: ٦٠.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥، ابن فارس: المذكر والمؤنث، ص: ٥١، وابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ٣١.

(٣) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥.

(٤) السابق، ص: ٧٣

(٥) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٣

(٦) السابق، ص: ١٣٦

(٧) السابق، ص: ٩٣

حرص العرب على بيان التأنيث حملهم على ترك القياس، فقالوا: ذهبت جاريتك، وذهبت جاريتاك، والقياس فيهما: ذهب بغير تاء، كما قالوا: قام أخواك، وقام إخوتك، فأفردوا، علماً بأن المخاطب يفهم إذا جيء بذكر الفاعِلَين والفَاعِلِين كم العدد. وكذلك القياس أن يذكّر الفعل، ويُتكل على أنه إذا جيء بالفاعلة والفاعلتين عرف التأنيث، فإن قيل: أرادوا أنه فعل أنثى قبل ذكرها، فكذلك ينبغي أن يبينوا أنه فعل اثنين قبل ذكرهما، فإن قيل: فإن الفعل إذا تأخر بعد مذكر، أجدر أن لا يحتاج فيه إلى علامة التأنيث، والتثنية والجمع؛ لأنك قد بينت ذلك، فالجواب: أن الكلام بعد ذلك ربما طال، وصار قِصَصاً، حتى يذكر المضمر مراراً، ويخبر عنه بأخبارٍ كثيرةٍ، فخافوا أن يشتبه ذلك على السامع فلا يدري عمن يحدثه، أعن واحدٍ أو أكثرَ...»[1].

فاهتم في النص السالف بالمخاطب بجذب انتباهه بـ: (اعلم)، ثم أبان عن علم المخاطب بقوله: «وكذلك القياس أن يذَّكر الفعل، ويُتكل على أنه إذا جيء بالفاعلة والفاعلتين عرف التأنيث»؛ أي: يتكل فيه على علم المخاطب ووعيه بلغة قومه، وفي النص نفسه انتبه إلى أهمية الإبانة والوضوح؛ حتى يتحقق فهم المخاطب، كما أنه أوضح أن المتكلم يخاف الاشتباه على السامع، وهو بذلك يرسخ أن المعرفة اللغوية وحدها لا تكفي في فهم المقولات اللغوية، وتأويلها، وأن المخاطَب بحاجة إلى الوقوف على سياق الحال، ومراعاة علمه والبعد عن التعمية والإلباس؛ حتى يصل كل من المتكلم والمخاطب إلى الهدف الرئيس من التواصل وهو الفهم والإبانة والوضوح.

(١) السابق، ص: ٤٥.

المبحث الرابع: إقناع المخاطب:

لم يكتف السجستاني بجعل مخاطبه شريكاً له؛ بل اهتم بكل ما يراعيه، فاحترم عقله وتفكيره؛ لذا سعى إلى إقناعه بكل الوسائل وشتى الطرائق التي تؤدي إلى الغاية المرجوة من التواصل بين المتكلمين، ويتجسد إقناعه للمخاطب واحترامه له ومراعاته إياه في عرضه للقضايا محور الحديث بينهما؛ بحيث تكون واضحة مقنعة، وقد استعان على ذلك بأكثر من وسيلة منها التعليل، كقوله: «تقول العرب: هذه تميم فتصرف تميماً؛ لأنه اسم الأب، فهو مذكر، وإن شئت قلت: هؤلاء تميم»[1]، يعلل صرف تميم بأنه اسم مذكر للأب، وليس اسماً مؤنثا للقبيلة، وهو بذلك يحترم مخاطبه بذلك التعليل، ويقدم له نصّاً واضحاً بعيداً عن الغموض أو الاحتمال، وكقوله: «وتقول: هذه غنم ذكور؛ لأن الغنم مؤنثة اللفظ فحملت الكلام على قدر اللفظ... وتقول: ثلاث بطات ذكور، وثلاث من البط ذكور، فإن قدمت الذكور قلت: له ثلاثة ذكور من البط... ؛ لأنك لم تجئ بلفظ مؤنث»[2]، فهو يجلو الأسباب لمخاطبه؛ ليكون على قناعة من سبب تأنيث الغنم، وهو حملهم إياها على اللفظ، وإن قدمت الذكور أنثت العدد؛ لأنك لم تأتِ بلفظ مؤنث، وهو بذلك يتشارك مع المخاطب في إيضاح النص وتفسيره متكئاً على بيان السبب؛ بل إنه يجعل مخاطبه شريكاً رئيساً في عملية الخطاب، فهو الذي يفعل، وهو الذي يقول، وهو الذي يقدم، أما بيان العلة، فيتكفل بها المتكلم؛ ليقنع المخاطَب؛ فيصلا إلى المعنى المراد والغرض المقصود والفهم الصحيح.

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٢٠٤، وانظر في باب أسماء قبائل العرب: سيبويه: الكتاب، ٢/ ٢٥، المبرد: المذكر والمؤنث، تح: د. رمضان عبدالتواب، وصلاح عبدالهادي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م، ص: ١٢٩، الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ١٢٧، ابن سيده: المخصص، ١٧/ ٣٦-٥٧.

(٢) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٦٥.

ونـراه يضـع عقـل مخاطبـه عـلى العلـل والأسـباب، وهـو يؤصـل للقواعـد؛ فيبـين لـه طرائـق العـربي، وعلـل العربيـة وأسـبابها، فأنـت لسـت بحاجـة إلى الهـاء في صيغـة فعيـل؛ لأنـك أتيـت بالمؤنـث، كـما إذا قلـت: رأيـت قتيـلاً مـن النسـاء؛ فذكـرك لقرينـة مـن النسـاء أغنـت عـن الهـاء، «ولـو قلـت: رأيـت كسـيراً مـن الشـاء، لم يحتـج إلى الهـاء؛ لأنـك قـد بينـت التأنيـث، وكذلـك قولـك: رأيـت قتيـلاً مـن النسـاء»[1]، أمـا إذا لم تكـن الموصوفـة مـع الصفـة بالهـاء، تقـول: «رأيـت قتيلـة بنـي فـلان، وكسـيرة القـوم؛ حتـى يعلـم السـامع أنـك تعنـي مؤنثـاً»[2]؛ لأننـا لـو قلنـا: قتيـل بنـي فـلان لم يتبـين منـه أنهـا أنثـى؛ لـذا أوجـب في الصفـة الهـاء احترامـاً للسـامع؛ ولكـي ننـأى بـه عـن التعميـة والغمـوض واللبـس أو التعتيـم.

ولعـل مـن أهـم وسـائل إقنـاع مخاطبـه بيانه للمعـاني التـي يريدهـا كل مـن المتكلم والمخاطـب والجماعـة اللغويـة، «فالعـرب تحـذف الهـاء مـن (فعيـل) إذا كان في المعنـى (مفعولـة)»[3]، فهـم يقولون: امـرأة صريع؛ لأن المعنـى: مصروعة، وكحيـل؛ لأن المعنى: مكحولـة[4]؛ لأنهـم إذا خافوا الالتبـاس قالوا: مفعولـة... وأما هضيم الحشـا للمرأة، فإن المعنـى: «مهضومـة الحشـا»[5]، فالنص السـابق عبـارة عن لوحـة استرشـادية للمخاطب يـشرح فيهـا العلـل والأسـباب والمعاني التـي يرومهـا العربي مـن وراء كل صيغـة ويفسر مجيئهـا أمـام المخاطَـب، فالجماعة اللغويـة تحذف الهاء من فعيـل إذا كان في المعنـى مفعولة، نحـو: امـرأة كحيـل ومعناهـا مكحولـة، أمـا إذا كانـت الصيغة شركـة بين الرجـل والمرأة فهـي بالهـاء، نحـو: رجل ظريـف وامـرأة ظريفة، أما السجسـتاني فـيرى أن بنـاء (ظريفة) لا يتـأول معنـاه إلى (مظروفـة)؛ ومـن ثم وجـب الهاء.

(١) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥.

(٢) السابق، ص: ٧٥.

(٣) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥، والفراء: المذكر والمؤنث، ص٦٠.

(٤) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص٧٥، وابن فارس، المذكر والمؤنث، ص٥١، وابن الأنباري: المذكر والمؤنث: ٢/ ٣١.

(٥) السجستاني: المذكر والمؤنث، ص: ٧٥.

كما أنه عوّل على وعي الجماعة اللغوية في فهم المعنى وتفريقه بين صيغة وأخرى، فَهُمْ «يقولون: عجوز وولود وودود للمرأة، وكذلك: شكور وصبور وعقور، أرادوا كثرة الفعل والمبالغة في الفعل؛ لأن معنى الشكور: الكثيرة الشكر، والصبور: المعتادة للصبر، والولود: الكثيرة الولادة وهي في جميع ذا الباب فاعلة، وإذا كانت مفعولاً بها ألحقوا الهاء؛ ليفصلوا بينهما مثل: الركوبة، والحلوبة، والقتوبة؛ لأنها تُرْكَب، وتُقْتَبُ، وتُحْلَب»[1]. فالسجستاني ههنا يقف على الأسباب التي حدت بالجماعة اللغوية في مجيء الصيغة بالهاء أو بغير الهاء؛ وقدّمَ لمخاطبه تلك الأسباب؛ ليكون على وعي بفكر الجماعة اللغوية وطرائقها في اختيار صيغة دون أخرى؛ فالنص موئل لتقاطعات عديدة من التعليل والمعنى والقصد وعلم المخاطب أو السامع.

وختاماً: فإني أرى وأتفق مع الدكتور الصحراوي من «أن التداولية- بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية- كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم «الأفعال الكلامية» يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحاً من مفاتيح فهمه»[2]، وهو ما تحقق من بحثنا في مدونة السجستاني، فقد عوّلَ على كثير من أسس التداولية، ورسم مبادئها مقتفياً أثر سيبويه الذي كان أول من أرسى «ملامح النظرية النحوية، ووضع قواعدها، فراعى المخاطَب، واهتمَّ بحاله وظروفه وثقافته ومستواه، وتمثل مبدأ الفهم والإفهام، ومراعاة مقتضى الحال، وعدم الإلباس»[3].

(١) السابق، ص: ٧٨، ٣٨، وانظر في ذلك: الفراء: المذكر والمؤنث، ص: ٦٤، وابن سلمة، المفضل: مختصر المذكر والمؤنث، تح: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص: ٤٩، ابن الأنباري، المذكر والمؤنث: ٢/ ٧٤، والفراء: معاني القرآن تح: أحمد يوسف النجاتي؛ محمد علي النجار؛ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت): ٢/ ٣٨١.

(٢) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب: ص: ٢٢٦.

(٣) انظر: أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص: ٦١.

النتائج:

بعد هذا التطواف في كتاب السجستاني وبين نصوصه نستطيع أن نقول مطمئنين: إن الصرف في كتابه يعد في المقام الأول نظاماً تواصليّاً، وقد راعى فيه كل عناصر التداولية والأبعاد الوظيفية والاجتماعية للغة، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، وهي:

١. يحق لنا أن ننسب لنحونا ونحاتنا من الرعيل الأول سبقهم في التعويل على مبادئ النظريات الحديثة، كالمصطلحية والتداولية وتحليل الخطاب وغيرها.

٢. يدرأ هذا العمل عن نحاتنا الأوائل سيطرة العلامة الإعرابية على قواعدهم النحوية.

٣. أولى السجستاني المخاطَب اهتماماً كبيراً، وتجلى ذلك الاهتمام في اعتنائه بعلمه وأهميته في التواصل والفهم والإبانة.

٤. من صور اهتمامه بالمخاطَب احتفاؤه بالإفادة في جانبه، إذ هي تاج التواصلية.

٥. أصبح المخاطب شريكاً رئيساً في تداولية السجستاني، وأصبح النص مشتركاً بين المخاطِب والمخاطب.

٦. اهتم بالمخاطِب (المبدع- المتكلم) فاعتنى بغرضه وقصده من الكلام فمن خلاله يمكن أن نحدد مسألة نسبية القرب والبعد المادي والاجتماعي، بالنسبة لأطراف الخطاب.

٧. أوجب على المبدع وضع مخاطبه نصب عينيه وهو ينسج نصه، فوضع أسساً وقوانين تكبح جماح المبدع إذا تغافل عن شريكه في العملية الإبداعية التواصلية.

٨. أضحت التراكيب اللغوية عنده مرهونة بعلم المخاطَب والسياق اللغوي والحالي والمشيرات المقامية، فهي التي تفرض على المبدع اختيار تركيب دون آخر بحسب ما يرى في المواقف الاستعمالية والاجتماعية.

٩. راعى أسس التداولية، كالنظر في مضمون كلام المتكلم، وفق اعتبارات مختلفة منها: هوية المخاطب، والظروف التي تكتنف الخطاب. وأشار إلى عمليات الاستدلال التي يقوم بها المتلقي، وهو يحلل الخطاب حتى يصل للمعنى المطلوب.

١٠. من أهم ما تركز عليه التداولية عند السجستاني معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث الخطابي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين، والوقائع الخارجية، ونوع العلاقة الاجتماعية التي تربط بين الأطراف.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصدر:

السجستاني، أبو حاتم، المذكر والمؤنث، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، / دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ثانياً المراجع:

- أحمد سعد محمد: **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي**، ط١(مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م).
- أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، د. ط، د. ت.
- أرمينكو، فرانسواز، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش (الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م).
- **الأعشى، ديوانه**، شرح: د. محمد حسين، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م.
- الأنباري، محمد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، تح: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، ابن الأنباري، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تح: د. رمضان عبدالتواب، مطبعة دار الكتاب المصرية، ١٩٧٠م مطبوعات مركز تحقيق التراث، مصر، القاهرة.
- إسماعيل، صلاح: **فلسفة العقل «دراسة في فلسفة جون سيرل»**، دار قباء الحديثة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ابن التستري، **سعيد بن إبراهيم: المذكر والمؤنث**، تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة، ١٤٠٣- ١٩٨٣م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المذكر والمؤنث**، تح: د. طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن العماد، الحنبلي: **شذرات الذهب**، مكتبة القدسي، مصر، ١٣٥٠هـ.
- ابن سلمة، المفضل، **مختصر المذكر والمؤنث**، تح: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المخصص**، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن فارس، أحمد، **المذكر والمؤنث**، تح: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب لابن منظور**، القاهرة، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد، **الفهرست**، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر (د.ت).
- **امرؤ القيس، ديوانه**، دار صادر بيروت، (د.ت.ط).
- براجشتراسر، **التطور النحوي**، القاهرة، ١٩٢٩م.
- براون، جوليان، وجور جيول: **تحليل الخطاب** ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (دط)، ١٩٩٧م.
- **بشر بن حازم: ديوانه**، تح: عزة حسن، دمشق، ١٩٧٢م.
- بوجادي، خليفة: **في اللسانيات التداولية**، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م.

- جاكبسون، رومان: **التواصل اللغوي ووظائف اللغة**، ضمن كتاب: ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية، ط٢، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م).
- الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- خطابي، محمد، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب** (بيروت، المركز الثقافي، ط١، ١٩٩١م).
- دايك، فان، **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة: عبدالقادر قنيني (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م).
- دي بو جراند، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، ط١ (عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م).
- **الذهبي**: سير **أعلام النبلاء**، تح: جماعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥ - ١٩٨٨م.
- الزبيدي، أبو بكر: **طبقات النحويين واللغويين**، تح: أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ١٩٧٣م.
- الزبيدي، محمد بن محمد الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٣٥٨هـ - ١٩٦٥م.
- السيد، عبدالحميد مصطفى، **دراسات في اللسانيات العربية** (عمّان، دار الحامد، ط١، ٢٠٠٤م).
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله: **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: أبي الفضل إبراهيم، مطابع البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤ - ١٩٦٥م.

- الشهري، عبدالهادي، **إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية** (بيروت، دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٤م).
- صحراوي، مسعود، **التداولية عند العلماء العرب، «دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، دار الطليعة، للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- العبد، محمد: **النص والخطاب والاتصال**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- عثمان بن قنبر، سيبويه: **الكتاب**، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **علي، محمد يونس:**
  - **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتاب الجديد المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤م.
  - **المعنى وظلال المعنى**، (دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م).
- **الفراء، يحيى بن زياد:**
  - **المذكر والمؤنث**، تح: د. رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة دار التراث، مصر، ١٩٧٥م.
  - **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي؛ ومحمد علي النجار؛ وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت).
- فضل، صلاح، **بلاغة الخطاب وعلم النص** (الكويت، عالم المعرفة، أغسطس، ١٩٩٢م).
- القفطي، **جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

- **المبرد، محمد بن يزيد،**
  - **المذكر والمؤنث**: تح: د. رمضان عبدالتواب؛ وصلاح عبدالهادي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
  - **المقتضب**، تح: عبدالخالق عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ن)
- مصطفى، إبراهيم؛ والزيات، أحمد؛ وعبدالقادر، حامد؛ والنجار، **محمد: المعجم الوسيط**، تحقيق، مجمع اللغة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٠٠م.
- الموسى، نهاد: **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، دار البشير للثقافة والعلوم ١٩٨٧م.
- نحلة، **محمود أحمد: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر** (الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢).
- الهويمل، باديس: **مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي**، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٤م.

ثالثاً: المجلات العلمية:

- بسندي، خالد: **المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه**، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٢م.
- **البصلة، عائدة سعيد:**
  - **جذور التداولية وبوادرها في كتاب سيبويه: قراءة متأنية في فكره التداولي»**، مجلة كلية الآداب (المشكاة) جامعة الزيتونة - العدد١٦ - تونس - ٢٠١٨م.
  - **من جذور التداولية وبوادرها في كتاب معاني القرآن للفراء: قراءة متأنية في فكره التداولي**، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد - ملحق (١) العدد (١٢٧) - العراق - ٢٠١٨م.

- بوقرة، نعمان: **«التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون»**، مجلة الرافدين، يناير، ٢٠٠٦م.
- سويرتي، محمد، **اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)**، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج: ٢٨، العدد: ٣، مارس ٢٠٠٠م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- آل حماد، ليلى: **المقاربة التداولية، «قضية لغوية»**، إشراف د. محمد الزليطني- جامعة الملك سعود، ١٤٢٨هـ.
- إلهام بلحفصي، **الأفعال اللغوية في قصة عيد الميلاد لمولود فرعون «دراسة تداولية»** ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦م.